مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل

د. هند جمعة علي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل

د. هند جمعة علي *

مقدمة

تُعدُّ منطقة غرب إفريقيا والساحل ساحة للتنافس على النفوذ والهيمنة بين روسيا وفرنسا، وذلك في ضوء عديد من المقومات والمحددات الخاصة بأهمية المنطقة الإستراتيجية وبعض القضايا المحورية مثل: الأمن، والإرهاب، والهجرة، والتنمية، والاستثمارات التي يشكِّل التفاعل معها منطلقاً مهماً للحصول على موطئ قدم في المنطقة، وما عزَّز ذلك اتهام الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) لروسيا، في عام 2020، باتباع إستراتيجية تهدف إلى تأجيج المشاعر المعادية لفرنسا في القارة الإفريقية. إذ أخذت منطقة الساحل تشهد تنافساً من جانب الطرفين، وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية؛ بهدف تحقيق موطئ قدم لها في المنطقة الغنية بالموارد، والثروات الطبيعية؛ ممَّا يجعلها هدفاً جاذباً لاهتمام عديد من القوى الدولية مستقبلاً.

وقد اكتسبت القارة الإفريقية ودولها المختلفة اهتماماً خاصاً من جانب القوى الدولية في أعقاب اندلا ع الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ بدا أنَّ القوى الدولية ساعية إلى نقل جزء من صراعها للسيطرة على النظام الدولي إلى القارة الإفريقية، ففضلاً عن محاولات هذه القوى تعويض الخسائر التي منيت بها من جراء الحرب الروسية–الأوكرانية، والعقوبات المفروضة على روسيا، وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، فقد نظرت هذه القوى إلى التقارب مع دول القارة بوصفها إحدى أدوات الانتصار في هذا الصراع. وبعد مرور عام من الحرب الروسية–الأوكرانية.

تدهورت العلاقات تدهوراً مطرداً بين الدولة الروسية والدول الغربية منذ عام 2014، وخصوصاً بين روسيا وفرنسا اللتين كانت علاقاتها تشهد بالفعل تقلبات وانعطافات في القضية الليبية، وإنَّ الرغبة الروسية في استثمار مساحة مرتبطة بقوة بفرنسا تبرز هذا التنافس، ويؤدِّي هذا إلى صراع حقيقي على النفوذ بين البلدين في منطقة هي إستراتيجية بصورة خاصة لهما. إذن يبرز التساؤل الآتي: إلى أيِّ مدًى؟ وبأيِّ وسيلة ترسخ روسيا نفوذها في مساحة تتمتع فيها فرنسا بنفوذ تاريخي؟ **وللإجابة على التساؤل في أعلاه من المهم التطرُّق إلى ما تتمتَّع به هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية تؤهِّلها لتكون محل صراع وتنازع بين القوى الدولية في محاور عديدة، وهي على النحو الآتي:**

* تدريسية في معهد الإدارة في الرصافة.

المحور الأول: أهمية منطقة غرب إفريقيا والساحل الإفريقي

تنبع الأهمية الجيوسياسية لإفريقيا؛ لموقعها الإستراتيجي الذي يُعدُّ ممراً مهماً في طرق المواصلات العالمية، وسيطرتها على أهم الأذرع المائية من وجهة الملاحة الدولية، وبما تملكه من ثروات وموارد طبيعية، لا سيَّما منطقة غرب إفريقيا، لكن بسبب نقص الإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية والكوادر البشرية للدول الإفريقية، وتنامي أطماع الدول العظمى، وتقاطع مصالحها ونفوذها، تعاني المنطقة من استقطاب حادٍّ متعدد الأطراف، وتحول الإقليم إلى مسرح لحالة من الصراع الدولي المحموم لأكثر من قرنين من الزمن، وحديثاً تصادم النفوذ الأميركي والأوروبي، وتنامي النفوذ الصيني والروسي واستفحالهما، كما أنَّنا لا نغفل الوجود والنفوذ التركي الذي كان له وجود تاريخي في المنطقة منذ عهد الدولة العثمانية منذ قرون، وشرع في إيجاد موطئ قدم له بحثاً عن مصالح ونفوذ جديد له فيها[1].

يمتد الساحل الإفريقي ليشمل كامل المسافة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وتمثِّل هذه المنطقة نطاقاً جغرافياً، ومنفعاً اقتصادياً وعسكرياً محط تنافس لعديد من الفواعل الدولية والأطماع الخارجية، وذلك عن طريق استغلال ما تعانيه المنطقة من تحديات أمنية؛ نتيجة استشراء الاضطرابات، وحالة عدم الاستقرار فيها؛ ونظراً للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، فإنَّها تُعدُّ منفذاً بحرياً مهماً بوصفها أحد الممرات النفطية على المستوى العالمي؛ إذ تُعدُّ البوابة المركزية لناقلات النفط، ومعبر وشريان رئيس للتجارة الدولية؛ نتيجة امتداد معابرها المائية، كما تُعدُّ ممراً للتحركات الأمنية لبعض القوى الكبرى المتجهة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومنبع ثرواتي ضخم يجعلها أحد أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم[2].

المحور الثاني: دوافع التنافس الروسي–الفرنسي وأسبابه

تنظر فرنسا إلى منطقة غرب إفريقيا والساحل بوصفها منطقة نفوذ تقليدية لها؛ نظراً لماضيها الاستعماري هناك (كما موضَّح في شكل رقم «1» أهم مناطق النفوذ الفرنسي في إفريقيا)، وتعزِّز عن طريقها موقعها ومكانتها في النظام الدولي في ضوء اعتمادها على الكتلة التصويتية لدول المنطقة التي تدور معظمها في الفلك الفرنسي منذ عقود، وذلك للدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية.

1. حمدي بشير، تأجيج الأوضاع: ما انعكاسات حرب الوكالة بين فرنسا وروسيا في غرب إفريقيا، أنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 5 ديسمبر 2022، متاح على الرابط الآتي: https://www.interregional.com.

2. حمدي عبدالرحمن، مآلات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، بقلم خبير إصدار إلكتروني، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2022، ص5.

كما تُعدُّ المنطقة سوقاً واسعة للصادرات الفرنسية، ومصدراً مهماً للحصول على الموارد والثروات الطبيعية، خصوصاً أنَّ المنطقة قد أضحت إحدى محددات أمن الطاقة لبعض القوى الغربية، لا سيَّما النفط والغاز واليورانيوم. وتعتمد باريس على المنطقة كحائط صد فيما يتعلق بمواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها القارة الأوروبية، لا سيَّما أنَّ الساحل من المناطق الأساسية لمواجهة انتشار التنظيمات الإرهابية، ومن أهم ساحات مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. ويضمن التمركز في المنطقة لباريس المتابعة عن قرب، والتأثير في عدد من الملفات الإقليمية المهمة مثل تطورات الأزمة الليبية، والعلاقات مع دول الشمال الإفريقي، والتفاعلات في شرق المتوسط، ومعادلة أمن البحر الأحمر ناحية الشرق، في الوقت الذي تُعدُّ دول الساحل والصحراء بوابة لوسط القارة الإفريقية وغربها[3].

شكل رقم (1): خريطة توضح أهم مناطق النفوذ الفرنسي في إفريقيا قبل عام 2022

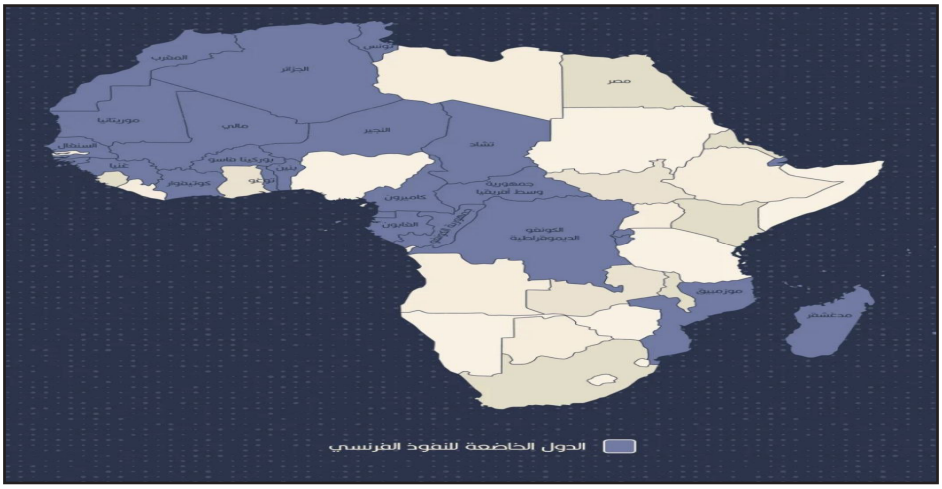

Source: Kunneret, Dirk, French Market Dominance in Francophone Africa: Postcolonialism at its Best? Munich Personal Archives, 2022, available at:https://mpra.ub.uni-muenchen.de/112024/

3. أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي–الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 8 أبريل 2021، متاح على: https://bit.ly/3uyM97K.

أمَّا روسيا فإنَّها تسعى إلى إعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى عن طريق إفريقيا، وتزداد أهمية منطقة الساحل في السياسة الروسية؛ نظراً لموقعها الإستراتيجي كمفترق طرق يربط بين الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية، ممَّا يمكِّن موسكو من نسج علاقات جيدة مع دول المنطقة بما يضمن الحصول على دعم أكبر على المستوى الدولي في مواجهة العقوبات الغربية وتحديداً الأمريكية[4].

يتمثَّل **أولها**؛ في عزلتها بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وهو ما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات روسيا؛ لتحدِّي الهيمنة الغربية والحوكمة العالمية، والبحث عن أسواق بديلة للشركات الروسية. في حين تمثِّل **ثانيها**؛ في نوفمبر 2019 حينما استضافت روسيا أول قمة روسية إفريقية في سوتشي؛ لتأمين الصفقات التجارية ومشاريع الطاقة والاتفاقيات العسكرية مع عديد من الدول الإفريقية. إذ تنظر روسيا إلى إفريقيا بوصفها فراغاً في السلطة يمكن استخدامه؛ لتوسيع نفوذها عن طريق استغلال الصراع وبيع الأسلحة؛ لكسب صفقات لشركات الطاقة التي تديرها الدولة. ولهذا قامت روسيا بإلغاء ديون مستحقة للاتحاد السوفييتي بـ(20) مليار دولار في إفريقيا؛ ممَّا يرمز إلى علاقة متبادلة المنفعة بين روسيا وإفريقيا على مدى أكثر من 10 سنوات[5]. وجاء **ثالثها**؛ ممثلاً في الصراع الروسي الأوكراني والنظر إلى إفريقيا على أنَّها كتلة تصويتية قوية يمكن أن تقوي الكرملين على المسرح الدولي. وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا، تصبح المعاملات الروسية في إفريقيا تأميناً لسياسة بوتين، إذ من المحتمل أن تصبح القارة مصدراً اقتصادياً وسياسياً منتظماً للكرملين[6]. **أمَّا رابعها**؛ فيكمن في تمدد نفوذ شركة (فاغنر[7](*)) في منطقة الساحل الإفريقي في مواجهة المصالح الفرنسية، **إذ** شهدت مجموعة «فاغنر» حضوراً مكثفاً في دول إفريقية عديدة (ينظر الخريطة رقم

4. حمدي عبدالرحمن، معضلة ماكرون: هل تفقد فرنسا نفوذها في إفريقيا، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2023/3/3، متاح على الرابط الآتي: http://ncmes.org/ar/publications/.

5. حمدي عبدالرحمن، مآلات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص10.

6. آنا شماودر، الأخطاء الإستراتيجية: التعلم من إستراتيجية الساحل الأوروبي الفاشلة، المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، 9 نوفمبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3AWT8JT.

7. *أُسِّسَت شركة الأمن الروسية «شبه العسكرية» «فاغنر جروب» عام 2013، على يد ديمتري أوتكين، الذي كان يعمل في المخابرات الروسية سابقاً تحت اسم «فاغنر» فسميَّت تيمناً به، ومقرها بطرسبرج وسجلت في الأرجنتين، ولها معسكر تدريب في موسكو، ويملكها رجل الأعمال الروسي يفجيني بريجوجين المعروف بقربه من الرئيس فلاديمير بوتين، وتشتهر بوجودها في مناطق النزاع؛ بهدف خدمة المصالح الروسية الجيوإستراتيجية. في حين لا تعترف روسيا رسمياً بأي تعاون معها؛ فظهرت كوكيل لروسيا في مناطق المنخرطة فيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والجيوسياسية. ينظر:

Karolina Linden, Russia's Relations with Africa Are Small, Militarily Oriented, and Have Destabilizing Effects, Freedom of Information Studies in Security, Comprehensive Defense Research Institute, Sweden, 2023, p. 9.

«2»)، وهي على سبيل المثال ليبيا والسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وزيمبابوي، وأنجولا، ومدغشقر، وغينيا، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، **ويمكن عرض بعضها في الآتي**[8]:

أولاً: ليبيا

اتهمت القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) في 24 يوليو 2020 روسيا «بالنهوض بدور غير مفيد في ليبيا عن طريق تسليم الإمدادات والمعدات لمجموعة «فاغنر»، ويقابلها المرتزقة الأتراك الذين زحفوا من الوجود في سوريا إلى ليبيا لخدمة المصالح التركية في البلاد. ومع الموعد النهائي لرحيل المرتزقة الأجانب من ليبيا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر، إلا أنَّه تستمر الدعوات لتسريع العملية دون طائل على أرض الواقع.

وكانت فرنسا من ضمن الدول الأوروبية التي دعت إلى ضرورة سحب المرتزقة الروس والأتراك من ليبيا في خطة ثلاثية، تنتهي بتشكيل جيش موحد لخدمة المصالح الفرنسية؛ لأنَّ ليبيا الدولة المطلة على البحر المتوسط مصدراً للهجرة غير الشرعية المتدفقة إلى القارة الأوروبية، ومنبعاً لمصادر الطاقة التي تتنازع عليها مع تركيا، وتهديد تحركات الناتو في المتوسط إلى جانب العمليات في الجنوب الليبي المؤثر على مناطق النفوذ الأولى للدولة الفرنسية والمتمثل في دول الساحل والصحراء.

ثانياً: السودان

دخلت «فاغنر» السودان لدعم الرئيس السوداني السابق عمر البشير، وَفْق طلب الأخير، وكانت قد أجرت عمليات بحث عن مواقع التعدين عن طريق شركتي "Meroe Gold" و "M Invest" في عام 2017، إلى جانب حراسة مواقع تعدين الذهب واليورانيوم ومنشآت الطاقة، وكذلك أشرفت المجموعة على تدريب القوات المسلحة السودانية، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى توقيع عقوبات بحق رجل الأعمال بريجوجين مالك مجموعة «فاغنر» ومشتقاتها؛ بدعوى تعميق الأزمة في السودان، والقيام بإجراءات تعرقل العملية الانتقالية الديمقراطية، ودعمها للأنظمة الاستبدادية، وتسهيل نقل المعدات العسكرية إلى مناطق النزاع في يوليو 2020.

وازداد التدخل الروسي عن طريق الاتفاق حول إنشاء قاعدة عسكرية، وعقب الإطاحة بالبشير، جاء قرار تجميد الحكومة السودانية اتفاق إنشاء القاعدة البحرية الروسية على البحر الأحمر

8. Karolina Linden, Op.Cit. p. 10.

في ميناء بورتسودان المبرم في عهد البشير لحين المصادقة عليه من الجهاز التشريعي الذي لم يشكل بعد، حتى لا يكون السودان مسرحاً للنزاع الخارجي من الولايات المتحدة والصين وفرنسا، خصوصاً في ظل ما يعانيه السودان بالفعل من تحديات تقف أمام عملية الانتقال الديمقراطي والأزمات الاقتصادية، فقررت باريس في مؤتمر دعم الانتقال الديمقراطي في السودان وَفْقاً لإعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «شطب كامل الديون المستحقة على السودان»، والتي تبلغ «نحو خمسة مليارات دولار»، وتقديم باريس قرضاً للخرطوم بقيمة (1,5) مليار دولار لمساعدتها في تسديد ما تأخَّرت به من الديون لصندوق النقد الدولي[9].

ثالثاً: موزمبيق

يخضع شمال موزمبيق لمنطقة النفوذ الفرنسي عن طريق شركة توتال الفرنسية للطاقة، والتي تعمل على سواحل موزمبيق، وبدأ النزاع حينما استولت جماعة من المتمردين التابعين لتنظيم «داعش»، والتي قادت تمرداً ضد الحكومة في أكتوبر 2017 بالسيطرة على بلدة وميناء موسيمبوا دا برايا المهم لنقل الغاز الموجود بقاعدة الغاز الرئيسة في بالما الموجودة بمقاطعة «كابو ديلجادو» الغنية بالثروات الطبيعية.

ومنذ ذلك الوقت اتسع نطاق الحرب مع تزايد قدرة داعش على تجنيد السكان المحليين المسلحين مستغلين حالة الفقر مع تأجيج مشاعر السكان ضد الشركة الفرنسية بحملة مناهضة بأنَّها استولت على أراضيهم، ومن ثَمَّ كانت النزعة الاقتصادية والقومية هي المحرك وراء تزايد العنف في البلاد، ففقدت الحكومة السيطرة على ثلاث مناطق ساحلية «كابو ديلجادو، ونياسا، ونامبولا»، وشهدت كابو ديلغادو تدفقاً للأصوليين المسيحيين والمسلمين ووكالات المساعدة الدينية الدولية، والدعاة الإسلاميين الجدد من شرق إفريقيا وموزمبيق، والذين تلقوا تدريباتهم في الخارج[10].

وبالاتفاق مع حزب فريليمو الحاكم استولوا على الثروات، ونتيجة هجمات الجهاديين على بالما أجلت شركة توتال الفرنسة أعمالها من البلاد. ومن ثَمَّ أصبحت موزمبيق مسرحاً لصراع النفوذ بين فرنسا وروسيا التي تعمل على تأمين منفذ وقاعدة لدعم العمليات البحرية في البحر الأحمر والبحر المتوسط عن طريق توقيع اتفاق منذ 2018 بين مجموعة «فاغنر»، والنظام الحاكم لحماية مصالحه من المتمردين في الإقليم. وقد تدخلت «فاغنر» كذلك في العملية الانتخابية هناك عام

9. حمدي عبدالرحمن، معضلة ماكرون: هل تفقد فرنسا نفوذها في إفريقيا؟ مصدر ذُكِرَ سابقاً.
10. أحمد عسكر، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

2019؛ لمساعدة الحزب الحاكم والاستثمار في الموارد الطبيعية. ومن ثَمَّ بدأت روسيا إيلاء اهتمام خاص لموانئ بربرة في أرض الصومال فافتتحت «فاغنر» مكتباً في مقديشو عام 2019، ومصوع وعصب في إريتريا، وبورتسودان السودانية؛ لتأمين المصالح البحرية والمشاركة في الثروات الغنية بها تلك الموانئ، وإمكانية الوصول إلى الموانئ في جنوب إفريقيا مع موزمبيق وأجرت تدريبات بحرية مشتركة مع جنوب إفريقيا[11].

رابعاً: مالي

في أعقاب انقلاب 18 أغسطس 2020 في مالي، لم تخفِ فرنسا انزعاجها من التعاون العسكري المعلن بين المجلس العسكري في مالي ومجموعة «فاغنر»؛ لتعزيز الوجود الروسي بدعوى تخلي فرنسا عن مالي عقب خطة تقليص عدد مقاتليها في العملية العسكرية «برخان» إلى (2500) مقاتل بحلول عام 2024. إلا أنَّ فرنسا أعادت تموضعها في المنطقة، وحاولت الضغط بسحب هذا الاتفاق عن طريق التهديد بالعزلة الدولية لمالي؛ إلا أنَّ النزاع هناك لم يتوقف، فتوجد تداعيات مثل العلاقات المتوترة بين فرنسا والجزائر والتي أعلنت منع تحليق الطائرات الفرنسية عبر أجوائها للوصول إلى الساحل والصحراء[12].

استثمرت روسيا التوتر بين المجلس العسكري المالي وفرنسا جيداً؛ لتعزيز نفوذها، وملء الفراغ الذي خلفه انسحاب قوة برخان والقوات الأوروبية بضغط من الحكومة المالية. وفي كلمة ألقاها في حفل رسمي بحضور دبلوماسيين روس والكولونيل أسيمي غوتا رئيس المرحلة الانتقالية، أشاد وزير الدفاع المالي ساديو كامارا، أحد أقوى شخصيات النظام، بـ»الشراكة التي تعود بالنفع على الجانبين مع روسيا الاتحادية».

يذكر أنَّه مع تدهور الوضع الأمني، فأدار العسكريون الذين استولوا على السلطة بعد انقلاب أغسطس/آب 2020 عقب أشهر من الاحتجاجات الشعبية، ظهرهم لفرنسا واعتمدوا بدلاً من ذلك على روسيا. التي سلمتهم بالفعل مروحيات قتالية وأسلحة عديدة، واستقبلت مالي بأعداد كبيرة مَن يصفهم المجلس العسكري بأنَّهم «مدربون» يأتون من روسيا دعماً للجيش. وقال كامارا

11. Pierre Verlouis, Selma Mihoubi, La Russie en Afrique francophone depuis les indépendances: quel sens donner à la lutte d'influence franco-russe 1960-2023? Journal de la Revue des conflits en géographie politique, France,2023. p. 12.

12. آنا شماودر، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

«ينبغي أن أقول إنَّ الحفل اليوم تاريخي، سواءً من حيث طبيعة، أو جودة، أو حجم ما تقدمونه لنا، والذي سنعرض جزءاً منه فقط هنا، والباقي بالطبع وُظِّفَ في العمليات الجارية أثناء قيام هذا الحفل». وأضاف: نحن نعزز قدراتنا الاستطلاعية والهجومية بطائرات (39) المقاتلة، وسوخوي (25)، والتي أُضِيفَت إلى طائرات من طراز سوبر توكانو، وطائرات أخرى مستخدمة بالفعل»، لكن لم يُكْشَف عن أي معلومات تتعلق بشروط الحصول على المعدات»[13].

خامساً: إفريقيا الوسطى

في أعقاب نتائج الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2020، وبعد إصدار المحكمة الدستورية في جمهورية إفريقيا الوسطى، قرارها النهائي بالتصديق على منح الرئيس المنتهية ولايته (أرشانج توادیرا) ولاية رئاسية جديدة وحصوله على (53%) من الأصوات، في ظل تشكيك المعارضة للعملية الانتخابية شكَّك كثيرون في نزاهتها نتيجة المشاركة الضئيلة، ممَّا دفع (توادیرا) للاستعانة بمجموعة «فاغنر»[14]*، إذ أوفدت موسكو قوات إضافية بصورة كثيفة في نهاية ديسمبر الماضي لمساعدة الرئيس (فوستان أرشانج توادیرا)؛ لتصل إلى حوالي (2300) مقاتل، لحمايته في العملية الانتخابية عقب التهديد بمحاصرته من متمردي الجماعات المسلحة المجتمعة ضمن «تحالف الوطنيين من أجل التغيير»، والتي شنَّت هجوماً واسعاً في ديسمبر 2020 لمنع إعادة انتخاب الرئيس (توادیرا)[15]. وعلى إثر الدعم الروسي سيطر (توادیرا) على أغلبية التراب الوطني، وانحسر نطاق وجود المعارضة

13.https://tinyurl.com/257qb7ga

14.* بدأ الحضور الروسي في جمهورية إفريقيا الوسطى في العام 2017 حين ناشد الرئيس المنتخب حديثاً، فوستين أرشانج، مجلس الأمن الدولي برفع حظر الأسلحة المفروض على بلاده حتى يتسنى للحكومة استيراد أسلحة ومعدات عسكرية للدفاع عن نفسها وحماية المدنيين. كان فوستين يراهن على فرنسا التي قدمت اقتراحاً بإرسال (1400) بندقية من طراز AK-47 استولت عليها البحرية الفرنسية أثناء عملية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، إلا أنَّ روسيا استخدمت حق النقض تجاه الفكرة الفرنسية بحجة أنَّه لا يمكن استخدام الأسلحة المصادرة أثناء عملية حظر الأسلحة وتوجيهها لأغراض أخرى. عرضت موسكو بدلاً من ذلك التبرع بأسلحة خفيفة لجمهورية إفريقيا الوسطى، وهو الاقتراح الذي حظي بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي. ما بدأ بتبرع روسي محدود بالأسلحة الخفيفة سرعان ما تحول إلى وجود أمني فعال، إثر إرسال موسكو (170) مدرّباً مدنياً وخمسة أفراد عسكريين في مهمة أمنية متعلق بحراسة مواد بناء ومستشفيات تنشئها روسيا هناك. تبين لاحقاً أنَّهم من التابعين لمجموعتي سيرا للخدمات الأمنية وفاغنر لمواجهة التقدم الروسي في جمهورية إفريقيا الوسطى قامت فرنسا بسحب جزء من طاقمها العسكري وجمدت مساعدتها التي تبلغ عشرة ملايين يورو وعلَّقت التعاون العسكري الثنائي وسط اتهامات لحكومة فوستان أرشانج بالتواطؤ مع حملة مناهِضة لفرنسا تقودها روسيا. تعدَّى الوجود الروسي الصورة العسكرية، بل عبَّرت فرنسا عن قلقها من النفوذ الروسي وهيمنة الشركات الروسية على الذهب والألماس.

15. Pierre Verlouis, Op.Cit.p.13.

المسلحة في مناطق محدودة وصغيرة بالقرب من حدود السودان وتشاد وجنوب السودان؛ ممَّا استدعى إغلاق الحدود السودانية أمام الجماعات المسلحة، في 26 يناير/كانون الثاني 2022، فضلاً عن موجة من اللجوء إلى جمهورية السودان[16].

سادساً: بوركينافاسو

التحقت بوركينا فاسو بمالي، إذ طالبت حكومة البلاد بصورة رسمية بداية عام 2023 القوات الفرنسية الموجودة على أراضيها بمغادرة البلاد «في غضون شهر، وشوهدت أعلام روسية في أكثر من مرة، وهي ترفرف في سماء العاصمة واغادوغو، على إثر نشر القوات الخاصة لمجموعة «فاغنر» في هذا البلد الإفريقي، ووَفْقاً لذلك أكَّد الرئيس الغاني في 16 ديسمبر/كانون الأول 2022، العلاقة الجديدة بين تلك الدولة الإفريقية والاتحاد الروسي حين قال: «بوركينا فاسو أنهت –على غرار مالي– اتفاقاً مع فاغنر؛ لنشر قوات تابعة لها في البلاد»، ويعتقد الرئيس الغاني بأنَّ «منجماً في جنوب بوركينا فاسو، خُصِّصَ لفاغنر، كصورة من صور الدفع مقابل خدماتها»، وتُشتهر بوركينا فاسو بمناجم الذهب، التي تقدرها مصادر حكومية استناداً إلى صور الأقمار صناعية التقطت عام 2018، بنحو (2200) منجم صغير غير رسمي، ومن المعروف أنَّ مجموعة فاغنر تسعى للحصول على مناجم الذهب مقابل تقديم خدماتها الأمنية، فلديها شركات متخصصة في تعدين الذهب والألماس، على غرار ما حصل في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والسودان[17].

16.https://tinyurl.com/26zcxutj

17. حمدي عبدالرحمن، معضلة ماكرون: هل تفقد فرنسا نفوذها في إفريقيا؟ مصدر ذُكِرَ سابقاً.

شكل رقم (2): خريطة الاشتباكات العسكرية الروسية لمجموعة فاغنر في إفريقيا

Source: Based on Bonnier and Hedenskag (2019), New York Times, Foreign Policy Research Institute, Warsaw Institute, Middle East Monitor, Tass Russian News Agency and Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

المحور الثالث: أبعاد التنافس الروسي–الفرنسي

أولاً: الإستراتيجي والسياسي

وسَّعت موسكو علاقاتها مع دول الساحل، إذ ألقت بثقلها السياسي في إفريقيا الوسطى ومالي رغبةً منها في تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي، وفي إطار مساعيها لإعادة تأكيد نفسها بوصفها قوة كبرى عن طريق بوابة إفريقيا. وهذا الحضور الروسي المتصاعد في المنطقة أثار مخاوف أوروبا، ممَّا دفع جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إلى مطالبة سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، بمغادرة إفريقيا، وألَّا تعمل موسكو هناك على الإطلاق؛ لأنَّها «مكاننا»، في إشارة إلى الاتحاد الأوروبي، في حين تُعطِّل موسكو تعيين لجان من الخبراء الأوروبيين لمراقبة انتهاكات عقوبات الأمم المتحدة على إفريقيا الوسطى ومالي وجنوب السودان إلى جانب الكونغو الديمقراطية، بسبب رغبتها في انضمام مزيد من الروس لتلك اللجان التي تدَّعي هيمنة ممثلي القوى الغربية عليها، وذلك في سبيل موازنة النفوذ الروسي للنفوذ الأوروبي فيها، لا سيَّما أنَّ فريق الخبراء الأممي الذي يراقب العقوبات المفروضة على إفريقيا الوسطى قد اتهم قوات فاغنر الروسية والقوات الحكومية بالتورط في استهداف المدنيين، وعمليات النهب على نطاق واسع، وهو ما رفضته موسكو[18].

ثانياً: الاقتصادي

تسعى الأطراف المتنافسة لخلق تحالفات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل؛ لفتح أسواق جديدة لترويج المنتجات الصناعية، وتوسيع المبيعات العسكرية لهما إلى دول المنطقة. وتدرك فرنسا، خطورة المساعي الروسية للاستحواذ على الموارد والثروات التي تتمتع بها دول الساحل، والمضي قدماً نحو تأسيس شراكات اقتصادية وتجارية معها، بهدف توسيع الفرص الاقتصادية التي تنعكس على زيادة الاستثمارات الروسية في المنطقة، لا سيَّما في مشروعات الطاقة، والطاقة النووية، إذ تتوسَّع بعض الشركات الروسية مثل: Nord gold وRosatom) في قطاعات الثروات المعدنية، والطاقة النووية، والنفط، والغاز؛ بوصفها نقطة قوة للنفوذ الاقتصادي الروسي في الساحل.

وتنظر فرنسا إلى التمدد الاقتصادي الروسي بوصفه تهديداً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة،

18. Abdul Haq Basu, Military Relations between Russia and Africa, Before and After the War in Ukraine, Politics Center in South Sudan, 2023, p. 25.

فضلاً عن أنَّه تهديد للأمن الإقليمي هناك، ممَّا يستدعي مواجهة السياسات الروسية في الساحل. لذا تحاول فرنسا، الحيلولة دون تحول دول المنطقة إلى صف الجانب الروسي، عن طريق توسيع المشروعات الاستثمارية في دول المنطقة، والاعتماد على المقاربة التنموية إلى جانب الأمنية في سبيل معالجة أزمات منطقة الساحل، وإن كانت لم تحقق النتائج المرجوة منها حتى هذه اللحظة[19].

ثالثاً: الأمني–العسكري

يُشكِّل المتغير الأمني مرتكزاً أساسياً للسياسة الروسية في إطار محاولات موسكو اكتساب النفوذ في الساحل عن طريق توفير الدعم الأمني لدول المنطقة على غرار الدور الروسي في كلٍّ من ليبيا وشرق أوكرانيا وسوريا، وهو ما دفعها نحو توقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري لبيع الأسلحة الروسية إلى عدد من دول المنطقة، مثل: إفريقيا الوسطى، والنيجر، وبوركينا فاسو، ومالي، إذ تستحوذ صادرات الأسلحة الروسية على (37.6%) من سوق السلاح الإفريقية، فضلاً عن تعزيز دور مجموعة فاغنر العسكرية في عدد من دول المنطقة، مثل: إفريقيا الوسطى، وليبيا، ومالي، فعلى سبيل المثال أكَّد سيرغي لافروف طلبَ الحكومة المالية من فاغنر مساعدتها في محاربة الإرهاب في البلاد، وهو ما أثار استياء القوى الأوروبية، لا سيَّما فرنسا وألمانيا[20].

وفي المقابل، تُعدُّ منطقة الساحل بمنزلة مختبر أمني لفرنسا بشأن قدرتها على معالجة الأزمات المعقدة، لا سيَّما أنَّ نهجها ارتكز على المقاربة الأمنية بصورة أساسية حيال المنطقة منذ عام 2013 تزامناً مع التدخل الفرنسي في شمال مالي، والذي لم يحقق سوى سلسلة من الانتصارات التكتيكية ضد التنظيمات الإرهابية التي تصاعد نشاطها في الفترة الأخيرة، ممَّا وضع فرنسا في ورطة، مع الجهود التي تبذلها في مجال محاربة الإرهاب في الساحل. ممَّا دفعها إلى إصدار إستراتيجية بخصوص منطقة الساحل تستهدف تعزيز الاستقرار والأمن، وتدعيم عملية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي[21].

ومع ذلك تمر فرنسا بمنعطف حاسم في منطقة الساحل على الصعيد الأمني، في ضوء إحجامها عن الالتزام بأمن المنطقة، وتباطؤ استجابة الاتحاد الاوروبي لمطالبات فرنسا بالانخراط في قوة «تاكوبا» لمحاربة الإرهاب في المنطقة، ممَّا يخلق فرصة أمام موسكو؛ لتعزيز حضورها الأمني، والعسكري، والسياسي في المنطقة.

19.حمدي عبدالرحمن، مالات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، مصدر ذُكِرَ سابقاً،ص12.
20.أحمد عسكر، مصدر ذُكِرَ سابقاً.
21.Abdul Haq Basu,Op.Cit.p.28.

المحور الرابع: تداعيات التنافس الروسي–الفرنسي ومستقبلها

أولاً: تداعيات التنافس الروسي الأوروبي على المنطقة

يُعدُّ هذا التنافس سلاحاً ذا حدين لدول الساحل، فمن ناحية تتضاعف الاستفادة الاقتصادية التي ستتدفق إليها من الطرفين على هيئة استثمارات ومساعدات اقتصادية وعسكرية. ومن ناحية أخرى، ربما يدفع احتدام التنافس المرتبط بتعارض المصالح بين القوتين نحو مزيد من زعزعة الاستقرار في الساحل، ممَّا قد يفرض على دول المنطقة الاصطفاف إلى جانب روسيا؛ نظراً لحالة السخط الشعبي في معظم دول الساحل ضد القوات الفرنسية والأوروبية التي أخفقت في القضاء على التنظيمات الإرهابية في السنوات الثمان الماضية، لا سيَّما أنَّ موسكو حظي بسمعة طيبة في الأوساط الرسمية والشعبية بالساحل في مجال محاربة الإرهاب، في ضوء العلاقات الجيدة التي تربطها مع إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر[22].

كما يسهم التنافس الروسي الفرنسي في خلق حالة من الانقسام والاصطفاف الدولي في المنطقة من بعض القوى الدولية، لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد أعلنت واشنطن دعم باريس وأوروبا في الساحل؛ في محاولة لتحجيم التوجه الروسي الجديد هناك، وهو ما يعني مزيداً من العسكرة في سبيل كسب النفوذ والهيمنة في المنطقة. إلا إذا اتفقت الأطراف الدولية حول إمكانية عقد تفاهمات دولية وإقليمية من شأنها تفادي تعارض مصالحها في الساحل في المرحلة المقبلة[23].

ثانياً: ثمة سيناريوهات محتملة لمستقبل هذا التنافس ما بين روسيا وفرنسا في منطقة الساحل والصحراء، تتمثل أبرزها في الآتي [24]:

السيناريو الأول: الصِّدَام ما بين روسيا والدول الأوروبية خصوصاً فرنسا في الجبهة الإفريقية؛ وذلك في ضوء سعي الطرفين إلى تحقيق مصالحهما الإستراتيجية، وتعزيز نفوذهما في المنطقة، وتحقيق مزيد من المكاسب الإستراتيجية على كل المستويات في المنطقة، والدخول في صِدَام لتحقيق مصالحهما، ممَّا يعزِّز حالة عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا والساحل.

22.Pierre Verlouis, Op.Cit.p.15.
23. Karolina Linden, Op.Cit.p.22.
24.Abdul Haq Basu, Op.Cit.p.29.

السيناريو الثاني: الاتجاه نحو الدبلوماسية والحوار ما بين روسيا والدول الأوروبية حول غرب إفريقيا والساحل؛ ففي ظل حاجة أوروبا إلى سياسة إفريقية متماسكة بشأن الأمن والهجرة وتغير المناخ والتنمية، وخصوصاً مع تزايد الدور الروسي في الساحل، فإنَّ هذا يعزِّز احتمال فتح قنوات اتصال بين أوروبا وروسيا بهدف الحوار الإستراتيجي، فتوجد مصالح مشتركة سياسية وإستراتيجية واقتصادية بين الطرفين في الساحل مقارنة بمناطق جيوإستراتيجية أخرى مثل الشرق الأوسط. كما أنَّ هناك تداخلاً بين الجانبين في بعض المجالات ذات الأهمية للأمن، بما في ذلك الأمن البحري ومكافحة الإرهاب.

السيناريو الثالث: تصاعد للدور الروسي في منطقة الساحل؛ وذلك في ضوء توجُّه موسكو نحو توسيع علاقاتها الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية مع معظم دول المنطقة، ورغبتها في تعزيز نفوذها عن طريق تفعيل أدواتها الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن تزايد التأييد الشعبي للوجود الروسي في الساحل، والتراجع النسبي للحضور الفرنسي في ظل حالة التخبط والتردد في إستراتيجيتها، فضلاً عن التباطؤ الأوروبي في تقديم المساندة العسكرية والمالية لباريس في الفترة الأخيرة. بوصفها حائطَ صدٍّ لموازنة النفوذ الروسي، والحيلولة دون انتشار عسكري أوسع لمجموعة فاغنر في دول المنطقة، ومنع حلفاء باريس في غرب إفريقيا والساحل من الاتجاه نحو شريك أمني آخر في إشارة لموسكو، **وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً**.

الخاتمة والاستنتاجات

إنَّ تصاعد وتيرة الأحداث بين باريس وموسكو، وأهمها التنافس والصراع الدولي بين البلدين على خلفية الحرب الروسية في أوكرانيا، والتنافس السياسي والاقتصادي على النفوذ في منطقة غرب إفريقيا، ومن ثَمَّ يتوقع أن تنعكس هذه الصراعات بين باريس وموسكو على المشهدين السياسي والأمني في دول المنطقة، لا سيَّما توسع دائرة الحرب الباردة الجديدة في المنطقة، وتصاعد موجة جديدة من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية وتزايد وتيرة حرب المعلومات بين فرنسا وروسيا.

أمَّا أهم الاستنتاجات التي انتهت إليها الورقة البحثية فهي:

1. يظل التنافس الروسي الفرنسي على منطقة غرب إفريقيا والساحل قائماً؛ بسبب سعي كل طرف من الأطراف المتنافسة إلى تعظيم مصالحه الإستراتيجية وتوسيع نفوذه وهيمنته على دول

غرب إفريقيا والساحل، وما لم يتجه الطرفان نحو إطلاق حوار إستراتيجي شامل للحيلولة دون تضارب المصالح بينهما، قد يُفضي الأمر إلى تصاعد الصراع، ومن ثَمَّ زعزعة أمن منطقة غرب إفريقيا والساحل واستقرارهما في المستقبل.

2. من الممكن أن تتغير السياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا والساحل نحو مزيد من الانخراط في دولها؛ بهدف التصدي للنفوذ الروسي المتصاعد هناك.

3. من المحتمل أن تشهد منطقة غرب إفريقيا والساحل اصطفافاً للقوى الدولية مثل: الولايات المتحدة، وفرنسا، ودول أوروبا بالضد للوجود الروسي المتنامي في المرحلة المقبلة.

المراجع:

1. أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي–الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 8 أبريل 2021، متاح على:

https://bit.ly/3uyM97K.

2. آنا شماودر، الأخطاء الإستراتيجية: التعلم من إستراتيجية الساحل الأوروبي الفاشلة، المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، 9 نوفمبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3AWT8JT.

3. حمدي بشير، تأجيج الأوضاع: ما انعكاسات حرب الوكالة بين فرنسا وروسيا في غرب إفريقيا، أنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 5 ديسمبر 2022، متاح على الرابط الآتي:

https://www.interregional.com.

4. حمدي عبدالرحمن، معضلة ماكرون: هل تفقد فرنسا نفوذها في إفريقيا، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2023/3/3، متاح على الرابط الآتي:

http://ncmes.org/ar/publications./

5. حمدي عبدالرحمن، مآلات التنافس الروسي الغربي على منطقة الساحل، بقلم خبير إصدار إلكتروني، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 2022.

6.Abdul Haq Basu, Military Relations between Russia and Africa, Before and After the War in Ukraine, Politics Center in South Sudan, 2023.

7. Based on Bonnier and Hedenskag (2019), New York Times, Foreign Policy Research Institute, Warsaw Institute, Middle East Monitor, Tass Russian News Agency and Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation

8.Karolina Linden, Russia's Relations with Africa Are

Small, Militarily Oriented, and Have Destabilizing Effects, Freedom of Information Studies in Security, Comprehensive Defense Research Institute, Sweden, 2023.

9. Kunneret, Dirk, French Market Dominance in Francophone Africa: Postcolonialism at its Best? Munich Personal Archives, 2022, available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/112024/

10.Pierre Verlouis, Selma Mihoubi, La Russie en Afrique francophone depuis les indépendances: quel sens donner à la lutte d'influence franco-russe (1960-2023)? Journal de la Revue des conflits en géographie politique, France,2023.